إهتمام الولايات المتحدة بنترول الخليج العربي
خلال فترة مابين الحربين العالميتين

د. بدرالدين عباس الخصوصي*

برزت أهمية منطقة الخليج العربي عند مطلع القرن الحالي خصوصا عندما ظهر البترول في منطقة مسجد سليمان جنوبي فارس في ٢٦ مايو عام ١٩٠٨ (١) ، وبات متوقعا اكتشافه في الساحل الغربي للخليج العربي ، مما دفع الانجليز الى الحصول على تعهدات (٢) من حكام الامارات العربية بأن يكون للانجليز وحدهم حق التنقيب عنه في تلك الامارات ، وذلك خلال العقدين الثاني والثالث من هذا القرن . وقد تعارض ذلك مع سياسة « الباب المفتوح » (٣) التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية القرن التاسع عشر وتحمست لها بعد الحرب العالمية الاولى ، واعتبرت تطبيقها ثمرة من ثمرات جهودها خلال الحرب ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية مدفوعة في ذلك بعاملين (٤) :

الاول : وجود فائض كبير في راس المال ، مما دفع أصحاب الشركات الى البحث عن مجالات الاستثمار الخارجي .

الثاني : المحافظة على الاحتياطي المخزون في أراضيها وعدم استهلاكه في وقت قصير حتى لا تنضب الحقول الامريكية خلال فترة قدرها الخبراء الامريكيون وقتذاك (٥) بثمانية عشر عاما على الاكثر .

---

* استاذ التاريخ الحديث المساعد بجامعة الكويت .

وعلى الرغم من مقاومة بريطانيا للمساعي الامريكية ، فان حكومة الولايات المتحدة الامريكية استطاعت ان تفرض وجهة نظرها وأن تحوز قصب السبق في امتيازات بترول الساحل العربي للخليج (٦) مستندة في ذلك الى خبرتها الطويلة في استغلال البترول ، والى امكانياتها الضخمة في انفاق الاموال التي كثيرا ما تضيع عبثا اثناء التنقيب .

ولم تكد تنتهي الحرب العالمية الاولى ، حتى وضح اعتزام الولايات المتحدة الامريكية الدخول في منافسات مع حليفاتها في الحرب من أجل البترول ، خصوصا عندما أفصح الانجليز عن نواياهم لمنع الامريكيين (٧) من مشاركتهم في اعمال البحث عن البترول في العراق الذي يزمعون فرض انتدابهم عليه ، وذلك بمنعهم (٨) اثنين من الجيولوجيين التابعين لشركة « ستاندرد أويل أوف نيويورك» من استطلاع امكانيات وجود البترول في العراق ، في الوقت الذي سمحوا فيه لاحد الجيولوجيين الانجليز باستطلاعات مشابهة لمدة اربعة أشهر ، وسماحهم (٩) للجيولوجيين التابعين لشركتي شل والبترول الانجليزية الفارسية بالبحث عن البترول في العراق ، مما أدى الى احتجاج (١٠) وزارة الخارجية الامريكية بسبب عدم تطبيق الانجليز لمبدأ « الباب المفتوح » . وقد تزايد الاحتجاج الامريكي على الانجليز عندما وقعوا مع الفرنسيين الاتفاقية البترولية (١١) في ٢٤ ابريل عام ١٩٢٠ في سان ريمو بايطاليا التي تنازلت فيها فرنسا عن مطالبها السياسية في ولاية الموصل في مقابل حصولها على ٢٥ ٪ من الانتاج البترولي المحتمل في العراق ، وسماحها بمد خط أنابيب البترول البريطانية عبر الاراضي الشامية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي نحو البحر المتوسط (١٢) .

تزايدت شكوك الامريكيين وتعززت قناعتهم بأن الانجليز يعملون على حرمانهم من المشاركة الحرة في بترول الاراضي التي كانت تدخل في نطاق الدولة العثمانية ، ولذا اصدرت وزارة الخارجية الامريكية في ١٢ مايو ١٩٢٠ مذكرة (١٣) نددت فيها بسياسة عدم تكافؤ الفرص في الانتدابات بما يخالف المبدأ الرئيسي الذي أقر في باريس عام ١٩١٩ ، غير ان الانجليز انكروا في ردهم على المذكرة الامريكية ان سياستهم البترولية في العراق تنزع الى التفرقة بعكس الولايات المتحدة التي لا يخلو سجلها من مآخذ بشأن تطبيق سياسة « الباب المفتوح » ، وأوضح الانجليز في ردهم (١٤) ان المشروعات البترولية في العراق تستند الى شركة البترول التركية (T P C) التي يسيطر عليها الانجليز والتي كانت قد حصلت على امتيازها من الاتراك عام ١٩١٤ ، وبرر الانجليز في ردهم ابرام اتفاقية سان ريمو البترولية مع الفرنسيين بأنها كانت بمثابة تعويض لفرنسا عن تنازلها عن مطالبها في الموصل .

وعلى الرغم من أن الانجليز قد نفوا وجود أية نوايا لديهم لرفض تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص على الشركات الامريكية ، فان النزاع بين الدولتين استمر عدة سنوات ، وعندما فشلت السياسة الامريكية في تحقيق أهدافها بالوسائل الدبلوماسية ، لجأت الى وسائل أخرى ، فأوعزت الى الشركات البترولية الامريكية بالتفاوض مع الاطراف المساهمة في شركة البترول التركية ، فقدمت الشركات الامريكية عروضا بالاسهام في استغلال بترول العراق (١٥) بتقسيم البلاد الى مساحات تبلغ كل منها ١٦ كم على أن تختار شركة البترول التركية ١٢ منها ويطرح الباقي لمزايدة عالمية ، وعندما رفض المساهمون في شركة البترول التركية هذا العرض ، تقدم الامريكيون بعرض اخر للحلول محل « شركة دارسي » بعد دفع التعويض المناسب . وقد ساندت وزارة الخارجية الامريكية مساعي شركاتها ودرست مختلف الاقتراحات الخاصة بالتوصل الى حل دبلوماسي للنزاع الامريكي البريطاني . وعلى حين كانت الدراسة تأخذ مجراها ، ابدى كبار رجال صناعة البترول الانجليز استعدادهم لاجراء اتفاق بمنح الشركات الامريكية (١٦) نصيبا في شركة البترول التركية ، وعندما اتصلت وزارة الخارجية الامريكية بالحكومة البريطانية لجس نبضها ، لمست منذ البداية دلائل مشجعة على رغبة الانجليز في التعاون مع الامريكيين بصدد بترول العراق ، وذلك للحصول على تأييد الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة تركيا في مؤتمر لوزان .

وعلى هذا النحو مهدت الدبلوماسية الامريكية والانجليزية الطريق أمام مجموعة الشركات الامريكية لاجراء الاتصالات والمباحثات مع المساهمين في شركة البترول التركية (T P C.) ، وقد أسفرت هذه الجهود عن التوقيع على مشروع اتفاق في نوفمبر ١٩٢٤ منح مجموعة الشركات الامريكية نسبة ٢٣٫٧٥٪ من أسهم شركة البترول التركية ، كما منح نصيبا مساويا لكل من شركة دارسي الانجليزية الفارسية وشركة شل الملكية الهولندية وشركة البترول الفرنسية ، وحصل الارمني سركيس كالوست جلبينكيان على نسبة ال ٥٪ المتبقية من أسهم الشركة .

وعقب تكوين شركة البترول التركية بهيئتها الجديدة ، دخلت في مباحثات مع الحكومة العراقية انتهت في ١٤ مارس ١٩٢٥ (١٨) بالحصول على امتياز البترول في العراق . وقد وقع المساهمون في شركة البترول التركية على ميثاق النزاهة(١٩) في ٣١ يوليو ١٩٢٨ ، ذلك الميثاق الذي التزمت بمقتضاه شتى الشركات المساهمة في شركة البترول التركية بعدم الحصول على أى امتيازات منفردة في المناطق التي كانت داخلة ضمن حدود الدولة العثمانية باستثناء مصر والكويت ، وهي المناطق التي حددها خط احمر على الخريطة الملحقة بالاتفاقية التي عرفت باسم **« اتفاقية الخط الاحمر »** (٢٠) .

ونظرا لان الاتراك لم يعودوا طرفا مساهما في شركة البترول التركية ، ولزوال نفوذ الاتراك من العراق مقر تلك الشركة ، فقد اتفق المساهمون فيها على تغيير اسمها في ٨ يونيو عام ١٩٢٩ (٢١) الى شركة بترول العراق (I P C) التي لم تلبث أن تفرعت عنها شركتان (٢٢) عام ١٩٣٨ للقيام بأعمال البحث والتنقيب عن البترول في شمال العراق وجنوبه ، وقد عرفت الاولى باسم « شركة بترول الموصل المحدودة » والثانية باسم « شركة بترول البصرة » ، وقد أتاح ذلك الفرصة أمام الامريكيين المساهمين في « شركة بترول العراق » باستخدام الرأسمال الامريكي في التغلغل نحو جميع حقول البترول في العراق .

تطلعت الولايات المتحدة الامريكية الى مد نشاطها عبر المشيخات العربية الممتدة على طول الساحل العربي للخليج ، ولذا طلبت في مارس ١٩٢٩ من الحكومة البريطانية أن تصدر بيانا عن سياستها المتعلقة بالامتيازات في مشيخات الخليج العربي ، وأجابت (٢٣) وزارة الخارجية البريطانية بأنها قد تسمح للشركات الامريكية بالمساهمة في مثل تلك الامتيازات ما دامت مقتنعة بالشروط المتعلقة بكيفية استخدام رؤوس الاموال الامريكية ، وبحيث لا يترتب على المصالح الامريكية اى اخلال بالمركز السياسي الذي تتمتع به الحكومة البريطانية في هذه المناطق .

وتشير المصادر الى ان الظروف المختلفة خدمت الولايات المتحدة الامريكية بدرجة كبيرة ، وقد أحسنت الشركات الامريكية استغلال تلك الظروف لكي تحصل على عقود امتيازات لاستغلال البترول في منطقة الخليج العربي .

ولعل هذا يدعونا الى التساؤل : كيف تمكن الامريكيون من الحصول على تلك الامتيازات البترولية في منطقة كانت تشكل احد اقاليم الامبراطورية البريطانية ؟

لا شك أن حصول الامريكيين على تلك الامتيازات البترولية كان وليد ظروف خاصة ، دفعت بالانجليز الى الرضوخ للضغوط الامريكية ، فحكام المشيخات العربية — وقتذاك — لم يكونوا راغبين في منح شركة البترول الانجليزية الفارسية اية امتيازات بترولية في اراضيهم رغم التعهدات التي حصلت عليها بريطانيا منهم ، وذلك خشية ما قد يترتب على ذلك من تزايد النفوذ والتسلط السياسي البريطاني عن طريق تلك الشركة التي تحظى باهتمام الحكومة البريطانية لمساهمتها فيها ، كما أن عمليات المسح الاولية التي أجراها المهندسون الانجليز في بعض المشيخات العربية — وقتذاك — لم تكن لتشجع شركة البترول الانجليزية الفارسية على مواصلة عمليات المسح أو انفاق المزيد من الاموال خصوصا بعد أن استنفدت الشركة أموالها في النشاطات التي كانت تقوم بها في فارس ، ولانشغال شركة بترول العراق بالانفاق على اقامة خط أنابيب البترول

الممتد الى البحر المتوسط ، وفضلا عن هذا وذاك ، فان بريطانيا لم تكن وقتها تعاني نقصا في امداداتها البترولية ، بل كانت تجد كفايتها من الآبار الغنية القائمة في العراق وفارس (٢٤) .

ويرتبط النشاط الامريكي في الساحل العربي للخليج بظهور « **فرانك هولمز** » الذي دأب على الحصول على موافقات مسبقة من الحكام العرب في الخليج لمنح « المجموعة الشرقية والعامة » Eastern General Syndicate التي يمثلها امتيازات البترول في المنطقة ، مما دفع بالانجليز الى عرقلة جهوده خشية ما قد يترتب عليها من افساح المجال أمام الامريكيين لصداقته ببعضهم من ناحيـــة ، ولافتقار الشركة التي يمثلها الى الخبرة والمال اللازمين للبحث والتنقيب عـــن البترول من ناحية اخرى .

اولا : المملكة العربية السعودية

وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلها الانجليز لاحباط مهمة هولمز ، فانه لم يلبث ان نجح في الحصول من « ابن سعود » على امتياز (٢٥) الكشف عـــن البترول في منطقة الاحساء في ٦ مايو عام ١٩٢٣ لمدة خمس سنوات شريطة تعهده بعدم بيع أى جزء منه لشركة البترول الانجليزية الفارسية ، كما حصل من ابن سعود في ١٧ مايو ١٩٢٤ على امتياز منطقة الكويت المحايدة(٢٦) ، مما اثار ثائرة الانجليز الذين طعنوا في شرعية الامتياز الذي توصل اليه هولمز مع « ابن سعود» بحجة انه لم يحصل على موافقة شيخ الكويت شريك « ابن سعود » في المنطقة المحايدة ، وان كانت الوثائق (٢٧) تشير الى ان « ابن سعود » أرسل مشروع الامتياز الى شيخ الكويت للتوقيع عليه كما تقضي بذلك شروط اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ ، كما تشير (٢٨) الى ان « ابن سعود » أغرى الشيخ بتخفيف الحصار التجاري الذي كان يفرضه على امارته ، غير ان الشيخ « احمد الجابر » تـــردد في الموافقة على الامتياز قبل ان يستطلع رأى الحكومة البريطانية التي يبدو انها نصحته بالمشاركة في التوقيع خوفا من أن يؤدي انفراد « ابن سعود » بمنـــح الامتياز الى خرق (٢٩) شروط اتفاقية العقير .

وعندما اخفقت « المجموعة الشرقية والعامة » في العثور على البترول ، بذل هولمز محاولاته لاغراء (٣٠) الشركات الاخرى لكي تحل محلها ، مما اتـــاح الفرصة أمام شركات البترول الامريكية للحصول على الامتيازات التي تتطلع اليها مستعينة في ذلك بتأييد قوى من حكومتها ، ومستغلة الظروف الاقتصادية الملحة التي كانت تحيط بابن سعود .

والواقع ان « ابن سعود » كانت تواجهه ظروف اقتصادية صعبة للغاية لقلة الحجاج (٣١) بسبب الازمة الاقتصادية العالمية ، وقيامه باحباط ثورة الاخوان ،

وحاجته الماسة الى المال لتكوين جيش نظامي (٣٢) وتطوير اجهزة (٣٣) الدولة التي اقامها . وعندما يئس « ابن سعود » من الحصول على مساعدة الانجليز ، اتجه بأنظاره نحو الامريكيين ، وأوعز الى اصدقائه من امثال « فيلبي » الاتصال بهم للبحث عن امكانية الحصول على البترول في بلاده ، وبالفعل وصل الى جدة المستر « شارل كرين » رجل الاعمال الامريكي وتقابل مع « ابن سعود » في مايو ١٩٣١ (٣٤) واتفق معه على أن يبعث بأحد المهندسين الجيولوجيين للقيام ببعض الدراسات الاولية في بلاده ، فقدم المستر « تويتشل » Twitchelle برفقة المستر « لويد هاميلتون » (٣٦) ممثلا عن شركة « ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا » وقد اكدت الدراسات التي اجريت وجود البترول في منطقة الاحساء ، وعندما احس الانجليز بذلك سارعوا بارسال المستر « لونجرج » لمفاوضة «ابن سعود» بشأن منح الامتياز لشركة بترول العراق ، غير ان « لونجرج » لم تكن لديه الصلاحيات (٣٧) التي تمكنه من انجاح مهمته بعكس الامريكيين الذين تمكنوا من توقيع اتفاق بشأن استغلال البترول في المقاطعات الشرقية التابعة لابن سعود في ٢٩ مايو عام ١٩٣٣ .

ولعلنا نتساءل هنا : لماذا فضل «ابن سعود» منح امتياز البترول في بلاده للامريكيين بدلا من الانجليز ؟ ولماذا رجح عرض شركة « ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا » الامريكية Standard Oil Company of California الذي تقدم به « هاملتون » و « تويتشل » على عرض شركة بترول العراق الذي تقدم به « لونجرج » ؟

تشير المصادر الى ان « ابن سعود » عرض بالفعل على الانجليز الحصول على امتيازات البترول في بلاده قبل أن يتفق مع الامريكيين ، غير انهم كانوا عازفين عن ذلك لاعتقادهم بعدم وجود البترول في شبه الجزيرة العربية استنادا (٣٨) الى التقارير التي بعث بها خبراء شركة بترول العراق الذين أوفدتهم الى المنطقة ، والى تقارير السفير البريطاني في جدة السير «أندروريان» التي كانت لا تشجع على استثمار الاموال البريطانية فيها لان أحوالها السياسية لم تكن قد استقرت بعد ، وازاء هذا التريث وذاك الحذر من جانب الانجليز ، حصل الامريكيون على امتياز البترول في منطقة الاحساء عام ١٩٣٣ . أما عن سبب ترجيحه لعرض الشركة الامريكية ، فذلك يعود (٣٩) الى انها عرضت عليه شروطا اكثر اغراء ، فقد قدرت عائدات البترول على اساس الاسترليني وهو عملة عالمية يفوق مركزها الروبية الهندية التي قدرت بها شركة بترول العراق تلك العائدات ، كما اشتمل العرض الامريكي على تقديم القروض لابن سعود لحل مشاكله الاقتصادية التي كان يعاني منها .

ويميل بعض الباحثين (٤٠) الى الاعتقاد بأن شركة « ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا » حصلت على امتياز بترول الاحساء بسبب تفضيل « ابن سعود » الامريكيين على غيرهم لاطمئنانه اليهم ، ولاعتقاده في استقلال الشركات الامريكية عن حكومتها ، مما يجعلها مبراة من اية اهداف سياسية ، ولاعتقاده في ان شركة البترول الانجليزية الفارسية شركة حكومية مما قد يترتب عليه قيام شكل من اشكال التدخل البريطاني في شؤون شبه الجزيرة العربية (٤١) ، ولذا رغب في استبعاد بريطانيا صاحبة التطلعات الاستعمارية المعروفة في المنطقة ، وردا على موقفها المتحيز (٤٢) للهاشميين خصوم « ابن سعود » خلال تسوية مشكلات الحدود بين السعودية وجيرانها الهاشميين في الاردن والعراق .

وعقب حصول شركة « ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا » على الامتياز بثلاث سنوات ، دخلت شركة تكساس (٤٣) الامريكية شريكة لها ، وتشكلت شركة البترول العربية الامريكية Arabian American Oil Company التي عرفت منذ عام ١٩٤٤ باسم «أرامكو» (٤٤) (Aramco) من اندماج اربع شركات (٤٥) امريكية كبرى للبترول .

ثانيا : **البحرين**

واصل «هولز» جهوده للحصول على امتياز بترول المناطق المجاورة ،فتوجه الى البحرين ، ونجح في اقناع شيخها « حمد بن عيسى آل خليفة » في الحصول على حق التنقيب عن البترول في بلاده للمجموعة الشرقية والعامة التي يمثلها وذلك في ٢ ديسمبر عام ١٩٢٥ (٤٦) لمدة ثلاث سنوات ، على الرغم من معارضة (٤٧) الوكيل البريطاني في البحرين . ولكي يدعم موقف شركته ، عمل على تحويل (٤٨) امتيازها الى شركة « ستاندرد أوف نيوجرسي » الامريكية Standard of New Jerssey غير انها كانت عازفة عن ذلك لبعد البحرين من ناحية ، ولخشيتها من التدخل البريطاني من ناحية اخرى ، وازاء ذلك ، عمد «هولز» الى اشراك (٤٩) شركة بترول الخليج الامريكية Gulf Oil Corporation في نوفمبر عام ١٩٢٧ (٥٠) التي كانت قد أبدت اهتمامها بالتنقيب عن البترول في جزر البحرين ، والتي لم تلبث ان انفردت بالامتياز عقب انسحاب المجموعة الشرقية والعامة لفشلها في العثور على البترول ، ومع ذلك لم تتمكن من الاحتفاظ بامتيازها لاكثر من عام واحد ، اذ سقط الامتياز تلقائيا عقب توقيع « اتفاقية الخط الاحمر » Red Line Agreement اذ كان محتما أن تعرض امتياز البحرين على شركائها (٥١) في شركة بترول العراق ، وعندما لم يتحمسوا لذلك ، حولت (٥٢) عقد امتيازها الى شركة امريكية غير مقيدة باتفاقية الخط الاحمر ، وهي شركة « ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا » Standard Oil Company of California المعروفة باسم « سوكال » (SOCAL) في ٢١ ديسمبر عام ١٩٢٨ (٥٣) ، مما اثار ثائرة الحكومة البريطانية على اعتبار ان هذا العمل يناقض (٥٤) معاهدة عام ١٨٩٢ ، ولذا

طالبت « بشرط الجنسية » Nationality Clause وأصرت على (٥٥) ان تكون ادارة الشركة بريطانية ، وان تتم اتصالاتها بالسلطات المحلية عن طريق الوكيل السياسي (٥٦) البريطاني في البحرين .

وازاء هذا الاصرار من جانب بريطانيا ، بحثت شركتا « جالف » و «ستاندرد اويل أوف كاليفورنيا » مع وزير الخارجية الامريكية في ٢٠ مارس عام ١٩٢٩ موقف الحكومة الامريكية من امتياز البحرين ، وقد تدخلت حكومة الولايات المتحدة الامريكية على اثر ذلك للدفاع عن وجهة نظر شركاتها ، فبعثت باحتجاج (٥٧) الى الحكومة البريطانية ، مما اضطرها الى التراجع عن موقفها عندما بعثت وزارة المستعمرات البريطانية برسالة (٥٨) الى المجموعة الشرقية والعامة المحددة في ٣٠ مايو ١٩٢٩ تبدي فيها استعدادها للموافقة مبدئيا على مشاركة المصالح الامريكية في امتياز بترول البحرين اذا ما اقتنعت بالشروط التي سيشترك راس المال الامريكي بموجبها .

وعقب مباحثات ومراسلات بين وزارة المستعمرات والمسؤولين في المجموعة الشرقية والعامة المحدودة والولايات المتحدة الامريكية ، تم الاتفاق (٥٩) بين الجانبين على تأسيس فرع مستقل من شركة « ستاندرد اويل أوف كاليفورنيا » يسجل في كندا ويحمل جنسية احدى دول الكومنولث البريطاني باسم « شركة بترول البحرين » Bahrein Petroleum Company او « بابكو » (Bapco) التي دخلت في مباحثات مع شيخ البحرين ، انتهت بالاتفاق على توقيع اتفاقية الامتياز عام ١٩٣٢ . ولقد كانت المفاجأة كاملة عندما اخذ البترول يتدفق في البحرين في ٣١ مايو ١٩٣٢ ، فلقد قلب هذا الحدث النظريات (٦٠) الجيولوجية المتعلقة بامكانيات وجود البترول في شبه الجزيرة ، وزاد من حدة المنافسة القائمة بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا حول امتيازات بترول الخليج ، فسارع الانجليز الى اعطاء مزيد (٦١) من الاهتمام الى بترول المشيخات العربية الاخرى حتى لا يقع في أيدي الامريكيين المشهود لهم بكفاءتهم في ميدان انتاج البترول .

واجهت شركة « بابكو » بعض الصعوبات (٦٢) في تصريف بترولها المكتشف في البحرين وذلك في وقت كان السوق العالمي يعاني من فائض البترول ، ولكي تتمكن تلك الشركة من تسويق بترولها ، اقتسمت الامتياز مع شركة « تكساس » الامريكية في ٢٨ يونيو ١٩٣٦ (٦٣) واصبحت الشركتان المؤلفتان لشركة « بابكو » يرمز لهما « بكالتكس » (Caltex)

ثالثا : **الكويت**

واذا كان الامريكيون قد نجحوا في الحصول على امتيازي الاحساء والبحرين، فانهم لم يتوانوا عن استغلال الظروف المختلفة التي احاطت بالكويت للمشاركة في ملكية امتياز البحث والتنقيب عن البترول في اراضيها ، فساندوا هولمز ومجموعته

الشرقية والعامة المحدودة في جهودها للحصول على بترول الكويت ، واحبطوا محاولات شركة البترول الانجليزية الفارسية في هذا السبيل ، وذلك بتقديم عروض مالية افضل .

والواقع ان المنافسة بين المجموعة الشرقية والعامة المحدودة التي كانت تلقى تاييد الولايات المتحدة الامريكية وبين شركة البترول الانجليزية الفارسية (APOC) التي كانت تحظى بتأييد الحكومة البريطانية بحكم مساهمتها فيها ، كانت شديدة للغاية ، على الرغم من عدم تكافؤ الشركتين ، فالمجموعة الشرقية والعامة المحدودة التي تأسست في لندن في ١٦ اغسطس عام ١٩٢٠ (٦٤) من ١٤ شركة انجليزية برئاسة « ادموند ديفيز » Edmund Davis كانت تنقصها الخبرة في مجال الكشف عن البترول ، ولذلك اقتصرت مهمتها (٦٥) على شراء امتيازات البترول في شبه الجزيرة العربية ثم بيعه الى الشركات الكبرى ، بعكس شركة البترول الانجليزية الفارسية التي حصلت على امتياز بترول فارس واصبحت شركة ثابتة الاركان ، لذا لم يكن امام المجموعة الشرقية والعامة المحدودة من سبيل لتدعيم موقفها سوى الحصول على دعم من شركة بترول قوية ، فيممت وجهها نحو الشركات البترولية البريطانية (٦٦) مثل شركة بترول العراق (IPC) وشركة البترول الانجليزية الفارسية نفسها وبعض الممولين الماليين البريطانيين لجذب اهتمامها نحو امتيازات بترول البحرين والاحساء ، غير انها فشلت ، وعندئذ اتجهت بأنظارها نحو الشركات الامريكية ذات الخبرة الطويلة والعريقة في مجال البحث والتنقيب عن البترول ، ونجحت في اجتذاب شركة بترول الخليج الشرقية الامريكية «جالف» The Eastern Gulf Oil Company الى جانبها في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧ (٦٧) عندما اتفقت معها (٦٨) على أن تشتري الاخيرة مصالح الاولى البترولية في البحرين والاحساء والمنطقة المحايدة والكويت ، مما دفع بالانجليز الى اقامة العراقيل لمنع الامريكيين من الاستئثار ببترول الكويت ، فأوجبوا على الشركات الراغبة في امتياز الكويت الحصول على الجنسية البريطانية ، وابلغ « ليفتنانت كولونيل ديكسون » الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الميجور « فرانك هولمز » في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٢٨ (٦٩) ان الحكومة البريطانية تشترط اضافة بند ينص على وجوب تمتع الشركات التي تحصل على اى امتياز بترولي في الكويت على الجنسية البريطانية (٧٠) .

وتشير الدلائل الى أن السلطات البريطانية اقامت عقبة « اشتراط الجنسية البريطانية » لاستبعاد المنافسات الاجنبية غير البريطانية ، ولمواجهة اى دلالات محتملة من جانب الولايات المتحدة الامريكية ، ولكي يتحقق لها ذلك حصلت على عبارة خطية (٧١) من شيخ الكويت تنص على الاصرار من جانبه على احتواء اى امتياز بترولي قد يمنحه في أراضيه على عبارة الاشراف البريطاني British Control Clause لم ييئس هولمز ازاء الموقف الجديد الذي أوجده الانجليز ، فعمل على ازالة

تلك العقبة عن طريق صداقته الحميمة لشيخ الكويت ، وقد نجح في ذلك عندما ظفر منه برسالة (٧٢) في ٢ يوليو عام ١٩٣١ عبر فيها الشيخ عن رغبته في التنازل عن شرط الجنسية اذا وافقت الحكومة البريطانية على ذلك .

اثارت رسالة الشيخ (٧٣) سالفة الذكر تساؤلات كثيرة لدى السلطات البريطانية والمسؤولين في الشركة الانجليزية الفارسية والمسؤولين في المجموعة الشرقية والعامة المحدودة ، كما اختلف هؤلاء وهؤلاء في تفسير فحواها ، فقد اعتبر هولمز ومجموعته رسالة الشيخ بمثابة دليل واضح من جانبه على عدم الاصرار (٧٤) على ادراج شرط الجنسية في الامتياز على عكس ما اشارت اليه وزارة المستعمرات البريطانية في كتابها بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٠ (٧٥) الى المجموعة الشرقية والعامة من أن شيخ الكويت يصر على ادراج بند « السيطرة البريطانية» في اى امتياز قد يمنحه في اراضيه ، كما فهم هولمز ومجموعته أن الشيخ على استعداد للاستمرار في التفاوض مع هولمز اذا ما تم الاتفاق مع الحكومة البريطانية على حذف شرط الجنسية على نحو ما حدث في البحرين ، مما يشير (٧٦) الى استعداد الشيخ لافساح المجال امام المجموعة الشرقية والعامة المحدودة للحصول على امتياز الكويت اذا ما استطاعت ترتيب الامور مع الحكومة البريطانية ، ولذا اعتقد هولمز انه لم يعد امام مجموعته ومن ورائها شركة «جالف» الامريكية سوى الحصول على موافقة الحكومة البريطانية التي اعتقدوا أنها لن تمانع في اعطاء الامتياز للمجموعة الشرقية والعامة بشروط مماثلة لتلك التي طبقت في البحرين ما دام شيخ الكويت قد أبدى استعداده لذلك .

أما الانجليز ، فانهم عندما علموا (٧٧) برسالة الشيخ ساورتهم الشكوك ، خشية ان يترتب عليها قيام الشيخ بمنح الامتياز الى هولمز ومجموعته الشرقية ومن ورائها شركة «جالف» الامريكية ، ولذا حرصوا على الحصول (٧٨) على نسخة من الرسالة المذكورة لمعرفة فحواها ، وعملوا على التأكد من نوايا شيخ الكويت ، فطلبوا من المقيم البريطاني في الخليج الليفتنانت كولونيل « بيسكو » أن يتوجه فور عودته من عطلته الى الكويت لمقابلة شيخها للتعرف منه على حقيقة ما يقصده من رسالته الى هولمز ، فقام «بيسكو» بمقابلة الشيخ في اكتوبر عام ١٩٣١ الذي ذكر له انه لا يوافق على وجود شركة غير بريطانية تماما في امارته ، وانه لا يعتبر نفسه — عن طريق تلك الرسالة — ملزما (٧٩) بمنح الامتياز الى المجموعة الشرقية والعامة حتى لو نجحت في الوصول الى اتفاق مع الحكومة البريطانية .

والواقع اننا اذا ما طالعنا النص الاصلي لرسالة الشيخ الى هولمز لوجدنا أن شيخ الكويت كان صادقا في تفسيره لحقيقة نواياه من الرسالة المذكورة على نحو ما أبلغ به الكولونيل «بيسكو» خلال مقابلته معه ، وان هولمز ومجموعته بالغوا

كثيرا في المعنى المقصود منها وذلك للايحاء للطرف المنافس بأن الشيخ يعتزم منحهم امتياز البترول في الكويت وليس لشركة البترول الانجليزية الفارسية . فالواضح من النص الحرفي للرسالة أن الخلاف بين الطرفين المتنافسين كان حول تفسير الفقرة الاخيرة منها التي تقول :

« بناء عليه اذا انتم وشركتكم اتفقتم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على تلك المواد التي بينتها لكم وسمحت لكم في القائها ـ فحينئذ نحن يصير لنا معكم مراجعة اخرى » .

فهذه العبارة لا تعني بأى حال أن الشيخ قد اعتزم منح المجموعة الشرقية امتياز بترول الكويت ، أو انه تنازل عن شرط الجنسية ، انما تعنى بشكل لا لبس فيه ولا غموض ان المجموعة الشرقية والعامة المحدودة اذا ما اتفقت مع الحكومة البريطانية على « تلك المواد » التي تم التباحث بشأنها والتي تعتبرها « حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان ادماجها لازم في اى مقاولة بعمل الكاز » ـ على نحو ما ورد في نص الفقرة الاولى من الرسالة « فحينئذ نحن يصير لنا معكم مراجعة اخرى » . وليس هناك من شك في أن المقصود بـ « تلك المواد » التي تصر الحكومة البريطانية على ادماجها هو بند «شرط الجنسية» Nationality Clause فاذا ما حصلت المجموعة الشرقية والعامة على موافقة الحكومة البريطانية على التنازل عنه ، ففي هذه الحالة يمكن للشيخ ان يتباحث مرة اخرى معها ، وهذا لا يعني بأى حال من الاحوال ان الشيخ اعطى وعده لهولمز بمنح مجموعته امتياز بترول الكويت ، مما يؤكد صدق التفسير (٨٠) الذي اوضحه الشيخ للمقيم البريطاني في الخليج خلال مقابلته معه .

ولعلنا نتساءل : لماذا اقام الانجليز عقبة الجنسية البريطانية ؟ وما الفوائد التي ترجوها من جراء ذلك ؟

لا شك ان الانجليز كانوا يدركون اهمية الكويت الاستراتيجية ويعلمون بالمكانة التي يحظون بها هناك ، لذا اعتقدوا ان حصول احدى الشركات الاجنبية غير البريطانية على امتياز بترول الكويت سيمثل تحديا (٨١) للنفوذ البريطاني القائم هناك ، مما يناوىء مركز الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ، كما أن سيطرة الانجليز على بترول الكويت يمكنهم ـ في حالة احتلال روسيا لآبار البترول الفارسية ـ من استخدام آبار الكويت ، وأن وجود شركة امريكية في الخليج يقلل من مكانة الانجليز عند العرب ، كما قد ينتج عنه وجود حاملات انبترول الامريكية في الخليج ومطالبة حكومة الولايات المتحدة الامريكية بمقعد في مجلس حماية الملاحة في الخليج ، وفي حالة الحرب ستدخل الحكومة البريطانية في متاعب مع حكومة الولايات المتحدة حول حقوق كلتا الدولتين العسكرية في المنطقة (٨٢) . ولذلك كان من راى المسؤولين البريطانيين انه ما لم يقابل هذا

التحدي من جانب الولايات المتحدة الامريكية في حالة الكويت ، فان مركز بريطانيا في الخليج سيكون معرضا للخطر بدرجة كبيرة بسبب تدخل حكومة الولايات المتحدة الامريكية وتأييدها لشركات البترول الامريكية ، وبسبب الاعباء التي قد تتحملها بريطانيا لتقديم الحماية اللازمة لآبار البترول الامريكية .

ولكي يخفي المسؤولون الانجليز مخاوفهم تلك ، حاولوا في مكاتباتهم الرسمية تبرير مطالبتهم بمسألة الجنسية ، فاذاعوا ان غرض الانجليز الرئيسي ليس المطالبة بمسألة الجنسية بقدر ما هو الحصول على افضل النصوص الممكنة لشيخ الكويت وحكام الخليج الآخرين باعتبارهم خاضعين للحماية (٨٣) البريطانية ، ولحمايتهم من ضائدي الامتيازات المشكوك فيهم (٨٤) ، وان معارضة الانجليز السماح للمصالح الاجنبية بالوجود في المنطقة يعود الى رغبتهم في منع تسرب (٨٥) النفوذ الاجنبي في الخليج ، وخشيتهم من ان يصبح حكام الخليج أقل اتباعا لنصائح الانجليز عنهم في حالة السماح للشركات البريطانية ، كما انه سيكون من السهل على السلطات البريطانية توجيه نشاطات الشركة البريطانية الخالصة نحو خدمة مصالح الشيخ (٨٦) .

ولم يكد هولمز يواجه بعقبة الجنسية البريطانية (٨٧) ، حتى ووجه بعقبة اخرى تمثلت في معاودة (٨٨) شركة البترول الانجليزية الفارسية الاهتمام بابترول الكويت مرة اخرى منذ ٣ نوفمبر عام ١٩١١ (٨٩) بعد ان كانت حتى اغسطس ١٩٣٠ (٩٠) عازفة عن ذلك (٩١) ، ولذا سارع هولمز « الى احباط جهود الشركة المنافسة بتقديم عرض آخر جديد يتضمن شروطا ذات فائدة اكثر للشيخ يخصص القسم الشمالي من الكويت للبريطانيين ، والجنوبي للامريكيين » (٩٢) ، كما عمل على الحصول على تأييد ومساندة حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

وازاء هذا الوضع الجديد ، حرص الانجليز على عدم القيام بأى عمل قد يدفع بالامريكيين الى الاعتقاد بأن السلطات البريطانية تعمل بنشاط ضد المصالح الامريكية (٩٣) ، ومن ثم ابلغوا الامريكيين بحرصهم على مصالح شيخ الكويت لكي يحصل على افضل النصوص الممكنة في اى امتياز ربما قد يمنحه داخل اراضيه ، ولذا فان سياستهم تقوم على اساس اتاحة الفرصة أمام الشيخ للمفاضلة (٩٤) بين العروض المقدمة اليه بغير ما مصلحة ، غير ان المسؤولين في سفارة الولايات المتحدة الامريكية بلندن لم تنطل عليهم أساليب الانجليز ، فبعثوا بمذكرة (٩٥) في ٦ سبتمبر عام ١٩٣٢ الى وزارة الخارجية البريطانية شكوا فيها من الوضع غير المتكافىء الذي وضعت فيه المجموعة الشرقية والعامة المحدودة ، ومن سياسة التسويف والمماطلة والتأخير المتعمد (٩٦) من جانب الانجليز لكسب الوقت لحين تتاح الفرصة لاعطاء الامتياز الى شركة البترول الانجليزية الفارسية .

أجابت وزارة الخارجية البريطانية (٩٧) على مذكرة السفارة الامريكية سالفة الذكر بأن السفارة ليس لديها سبب للشكوى من ازدواج موقف الانجليز تجاه الشركتين المتقدمتين للحصول على امتياز بترول الكويت ، وانها لا يمكنها الموافقة على أن تكون للمجموعة الشرقية والعامة المحدودة التي تمثل المصالح الامريكية اى حق في ان تعامل معاملة الافضلية أو الاسبقية على اى شركة اخرى يهمها التقدم بطلب للحصول على الامتياز ما دام من مصلحة الشيخ ان تقدم اليه عروض عديدة لكي يختار منها ، كما أن المصالح الامريكية لا تعاني في الحقيقة من اضرار نتيجة التأخير طيلة اربع سنوات ، لانه ينبغي على الامريكيين معرفة ان التأخير ناجم من ان الانجليز كانوا يتبنون حتى ابريل عام ١٩٣٢ سياسة استبعاد المصالح الاجنبية من الحصول على امتيازات بترولية في الكويت لوقوعها في اقليم بريطاني ، وهي سياسة معروفة بشكل كامل لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ، مما لا يدع مجالا للشك في نوايا الانجليز أو اتهامهم بالازدواجية ، ولذا فان الاتهام الذي يمكن تقبله هو أن الانجليز ينتهجون سياسة لا ترضى عنها حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، كما أن التأخير ناجم عن رغبة الانجليز في افساح المجال أمام الشركات الاخرى لكي تتقدم بعروضها لشيخ الكويت للحصول على الامتياز ، ومن ثم لا ينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تشكو من مشروعية الباب المفتوح ، غير انه يبدو ان كل ما يرغب فيه الامريكيون هو ان يقوم الانجليز بغلق الباب في وجه شركة البترول الانجليزية الفارسية لتمهيد السبيل أمام المجموعة الشرقية والعامة المحدودة ومن خلفها المصالح الامريكية ، غير انه لا ينبغي للامريكيين توقع قيام الانجليز بذلك .

ورغبة من الانجليز في عدم الاصطدام المباشر مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، ولتحاشي القيام بأى عمل قد يؤثر (٩٨) على العلاقات الطيبة مع الحكومة الامريكية ، ارتأت السياسة البريطانية أن من الافضل الاستجابة (٩٩) للضغط الذي تزاوله سفارة الولايات المتحدة في لندن منذ بعض الوقت على الحكومة البريطانية لسحب اصرارها على « عبارة الاشراف البريطاني » في اى امتياز قد يمنحه شيخ الكويت ، وانتهاج سياسة التكافؤ بين الشركتين المتنافستين وفقا لمبدأ « الباب المفتوح » .

وعلى ذلك اقترح « سيرجون سيمون » في مذكرة بعث بها في ٩ ابريل عام ١٩٣٢ (١٠٠) أن تتقدم المجموعة الشرقية والعامة بطلب للحصول على الامتياز دون شرط الجنسية على أن يتحول هذا الطلب بالتالي الى شركة بترول الخليج الشرقية «جالف» لكي ينظر فيه شيخ الكويت مع الطلبات الاخرى ، وذلك شريطة (١٠١) أن تسجل الشركة في مقاطعة بريطانية وان يكون معظم الموظفين من الرعايا البريطانيين ، مما يشير الى أن الباب قد فتح أمام شركة بترول الخليج الامريكية .

وتشير الوثائق (١٠٢) الانجليزية الى أن هذا التحول في موقف الانجليز يعود الى حرص الحكومة البريطانية على عدم الاساءة الى علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية بتأييد شركة البترول الانجليزية الفارسية ، وذلك في وقت لم يكن فيه المسؤولون الانجليز على يقين من أن الشركة المذكورة ستعمد فعلا الى وضع راس مال كاف في عمليات البحث والتنقيب عن البترول في الكويت ، خصوصا بعد أن وضح لها مدى تردد(١٠٣)المسؤولين في تلك الشركة وعزوفهم عن المغامرة في عمليات لم يكن مؤكدا حتى ذلك الوقت ما اذا كان هناك بترول في الكويت ولخشيتهم من تجدد اتهامات الحكومة الفارسية لها بانها تشتت مجهوداتها في كل مكان بدلا من تركيزه في فارس (١٠٤) ، هذا فضلا عن أن الانجليز كانوا حريصين على الظهور امام شيخ الكويت بمظهر الحريصين على مصالح بلاده الاقتصادية ، وانهم لا يزالون ملتزمين امامه بتقديم النصح له لكي يحصل على افضل النصوص الممكنة في اى امتياز ربما قد يمنحه داخل اراضيه ، كما أن الاصرار المستمر من جانب الانجليز على « عبارة السيطرة البريطانية » سيكون مخالفا (١٠٥) لسياسة الحكومة البريطانية البترولية العامة الجديدة .

ولعلنا نتساءل : هل غيرت الحكومة البريطانية موقفها ولم تعد تتمسك بشرط الجنسية نتيجة لاحتمال عدم اقدام الشركة الانجليزية الفارسية على الحصول على امتياز الكويت على اثر النتائج التي اسفرت عنها عمليات البحث الجيولوجي التي قامت بها البعثة البريطانية ؟

في اعتقادنا أن تغير موقف الانجليز من مسالة الجنسية لا يعود الى احتمال عزوف الشركة الانجليزية الفارسية (ابوك) Apoc عن أخذ امتياز بترول الكويت ، بدليل أن المسؤولين في الشركة لم يلبثوا أن غيروا رايهم اثر اكتشاف البترول في البحرين في ٣١ مايو ١٩٣٢ ، على الرغم من فشل تقارير البعثة الجيولوجية ، وفي راينا أن تغير موقف الانجليز هذا لم يتحقق الا عندما شعر هؤلاء بضغط حكومة الولايات المتحدة الامريكية المؤيد والمؤازر لشركاتها البترولية .

اما عن موقف شيخ الكويت من هذا التنافس القائم حول بترول بلاده بين المصالح الانجليزية ممثلة في شركة البترول الانجليزية الفارسية والمصالح الامريكية ممثلة في المجموعة الشرقية والعامة ومن خلفها شركة بترول الخليج « جالف » ، فتشير الوثائق (١٠٦) الانجليزية الى أن شيخ الكويت كان في حيرة من امره ، ففي الوقت الذي كان حريصا فيه على عدم الاساءة الى علاقته مع الانجليز والالتزام بالاتفاقات التي سبق للكويت أن وقعتها معهم ، فانه كان راغبا في الحصول على تأييد الامريكيين واستخدامهم في مواجهة الانجليز خصوصا بعد أن وضح له ان الحكومة البريطانية لا يمكن الاعتماد عليها في حل مشاكله ، فقد سبق أن تخلت (١٠٧) عنه في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢ حول مسالة الحدود مع نجد ،

وفي رفع حصار (١٠٨) ابن سعود التجاري عن الكويت ، كما انها لم تحصل له على استثناء (١٠٩) من الضرائب لحدائق نخيله في العراق ، كما انها لم تقف موقفا صلدا عندما واجهها الامريكيون بالامر الواقع واتوا الى البحرين ، مما قد يجعلهم يقفون هذا الموقف اذا ما جاء الامريكيون الى الكويت (١١٠) ، لذا أعتقد الشيخ أن السماح بدخول المصالح الامريكية في بلاده ممثلة في شركة ذات صفة امريكية مؤيدة من حكومة الولايات المتحدة الامريكية سوف يضمن له استقلال بلده (١١١) ، كما سيحميها (١١٢) من أية أخطار قد تتعرض لها في المستقبل ، ويجعلها تقف بجانبه في مسألتي حدائق النخيل وحصار نجد (١١٣) ، فضلا عن اعتقاده بأن الانجليز لا ينوون العمل بالامتياز اذا ما حصلوا عليه بالرغم من كل ما تدعيه شركة البترول الانجليزية الفارسية ، وذلك في وقت كان يشعر فيه بحاجة بلاده الماسة الى اكتشاف الثروة البترولية للخروج من الاوضاع الاقتصادية (١١٤) الصعبة التي حلت بمواطنيه نتيجة لاضمحلال شأن اللؤلؤ على أثر اكتشاف اليابانيين اللؤلؤ الصناعي ، ونتيجة للازمة الاقتصادية العالمية التي كان لها رد فعل سيىء على أموال المواطنين الكويتيين .

وفي الوقت الذي كان فيه شيخ الكويت يبلغ المقيم السياسي في الخليج انه يفضل (١١٥) منح الامتياز الى مؤسسة بريطانية اذا ما تساوت الشروط الاخرى بسبب علاقته مع بريطانيا ، فانه كان يبلغ هولمز بعدم استعداده لمنح شركة البترول الانجليزية الفارسية الامتياز تحت اى ظرف من الظروف (١١٦) ، وذلك في وقت كان يعلن فيه لكلا المتنافسين أنه سيمنح الامتياز الى من يتقدم بشروط افضل (١١٧) ، مؤكدا انه لن يسمح لصداقته الشخصية مع هولمز أو مع اى شخص آخر ان تتدخل في شؤون امارته ، وانه لن يقرر الا ما يراه هو ومستشاروه في صالح بلاده (١١٨) .

ويذكر « تشيز هولم » (١١٩) أن الشيخ احمد الجابر كان تواقا الى تطوير مصادر بلاده البترولية في أسرع وقت ، فقد آلمه ان يسير العمل قدما في حقول بترول البحرين ، بينما لم يتم شيء في بلاده بسبب اصرار الحكومة البريطانية على شرط كانت قد تنازلت عنه في البحرين ، ولذا اصبح الشيخ راغبا في حذف « عبارة الاشراف البريطاني » اذا ما كانت الحكومة البريطانية راغبة في مثل هذا الحذف (١٢٠) .

ولقد كانت غاية ما يأمل فيه شيخ الكويت للخروج من هذا الوضع ، هو قيام نوع من الاتفاق بين المصالح الامريكية والمصالح البريطانية على شكل مجموعة انجليزية امريكية لكي تحصل على اى امتياز يمكن التوصل اليه نهائيا والعمل بمقتضاه (١٢١) . وقد تلاقت تلك الرغبة مع ذلك الميل الذي اتجهت اليه شركة البترول الانجليزية الفارسية للتفاهم مع المسؤولين في مجموعة بترول

الخليج الامريكية من أجل قيام نوع من التعاون بمقتضاه تحصل الشركة الانجليزية الفارسية على امتيازات في الولايات المتحدة الامريكية في مقابل قيام مجموعة « ميلون » الامريكية بالاتفاق مع الشركة الانجليزية الفارسية على تكوين شركة معانة تدخل في مباحثات مشتركة مع شيخ الكويت للحصول على امتياز للبحث والتنقيب عن البترول في بلاده وفقا لقاعدة المقاسمة (١٢٢) fifty, fifty.

ولتحقيق هذا التعاون المشترك ، قام رئيس شركة « جالف » الكولونيل « دريك » بزيارة الى لندن في أكتوبر عام ١٩٣٢ حيث أجرى مباحثات (١٢٣) مع رئيس شركة البترول الانجليزية الفارسية ، « السير جون كادمان » ، ثم استؤنفت المباحثات في مقر (جالف) الرئيسي في بتسبرج عندما زار « كادمان » الولايات المتحدة في نوفمبر بصحبة « ليفوى » نائب رئيس (جالف) ، وقد أثمرت جهود المسؤولين الانجليز والامريكيين طوال فترة امتدت زهاء سبعة أشهر (١٢٤) ، الاتفاق في ١٤ ديسمبر عام ١٩٣٣ (١٢٥) على أن تزاول شركتا (جالف) والبترول الانجليزية الفارسية حق « اتحاد بترول الخليج » في اى اتفاق قد تحصل عليه المجموعة الشرقية والعامة في الكويت ، كما تم الاتفاق على انشاء شركة مشتركة تعرف باسم « شركة بترول الكويت المحدودة » تمولها وتمتلكها الشركتان المتعاقدتان على أن يتقاسم الطرفان البترول المنتج بالتساوي حسب تكاليف انتاجه .

وقد تأسست « شركة بترول الكويت المحدودة » في ٢ فبراير ١٩٣٤ في لندن برأسمال قدره ٢٠٠ الف جنيه استرليني بالتساوي بين شركتي البترول الانجليزية الفارسية وشركة (جالف) الامريكية . وقد اشترطت الحكومة البريطانية عليها أن تظل هي او اى شركة أخرى يتحول اليها الامتياز شركة بريطانية وأن يظل للبريطانيين فيها ما لا يقل عن ٥٠٪ من راس المال والتصويت ، وأن تكون اتصالات ممثل الشركة في الكويت مع السلطات الكويتية عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في الكويت .

وعلى أثر تأسيس « شركة بترول الكويت المحدودة » ، قام « تشيزهولم » و «هولمز» بزيارة شيخ الكويت في ٢٢ فبراير عام ١٩٣٤ حيث أوضحا له ان المجموعة الشرقية والعامة لم يعد (١٢٦) لها علاقة بامتياز الكويت وأنهما يحملان تفويضا من الشركة الجديدة للحصول على امتياز بترول الكويت . وقد جرت المباحثات بين الطرفين واستمرت أكثر من عشرة أشهر (١٢٧) ، غير أنها ووجهت بالعقبات بسبب الخلاف (١٢٨) حول الشروط المالية بين ما سبق أن عرض عليه عندما عملت الشركتان منفردتين ، وبين ما تم بعد توحيدهما وانشاء شركة بترول الكويت المحدودة ، مما جعل الشيخ يهدد بأنه اذا كانت شركة بترول الكويت تعتقد أنها الوحيدة المهتمة بالحصول على امتياز بلاده ، فانه يود أن يؤكد أن شركة « ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا » وشركات أخرى تتوق الى التعامل

معه (١٢٩) ، وانه اذا كانت شروط شركة بترول الكويت مجحفة ، فانه سيضطر الى النظر في بديل لها من أجل مصلحة شعبه ، كما أبلغهم بأنه تسلم رسالة (١٣٠) من الملك « ابن سعود » يمتدح فيها شركة « ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا » الامريكية التي حصلت على امتياز البترول في بلاده في ٢٩ مايو عام ١٩٣٣ . **وعلى الرغم من تلك العقبات المالية ، امكن للمتفاوضين تذليلها ، كما امكن لشركة بترول الكويت المحدودة الحصول على امتياز البحث والتنقيب واستغلال البترول في الكويت وذلك في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٣٤ (١٣١) .**

رابعا : **المنطقة المحايدة**

اما المنطقة المحايدة بين الكويت ونجد ، فقد تطلع الامريكيون اليها كذلك منذ أن حصل الميجور « فرانك هولمز » على امتيازها من « ابن سعود » في ١٧ مايو عام ١٩٢٤ (١٣٢) . ولا يعرف على وجه الدقة (١٣٣) ما اذا كان شيخ الكويت قد منح المجموعة الشرقية والعامة المحدودة التي يمثلها «هولمز» حق البحث والتنقيب عن البترول في الجزء الذي يخصه في المنطقة المحايدة ، غير أن الثابت هو أن السلطات البريطانية أخذت تراودها المخاوف من أن يعمد «ابن سعود» الى التأثير (١٣٤) على شيخ الكويت لكي يمنح امتياز البترول في بلاده للشركة التي تهم «ابن سعود» ، مما قد يهدد بنسف الاغراض التي من اجلها اقيمت المنطقة المحايدة كمنطقة عازلة بين الكويت ونجد ، ومن ثم تطلعت تلك السلطات الى احباط مساعي المجموعة الشرقية والعامة بحث شركة البترول الانجليزية الفارسية على الحصول على امتياز البترول في الكويت لكي يتسنى لها (١٣٥) الامتداد بامتيازها بعد ذلك نحو المنطقة المحايدة فتستغلها بنفسها بدلا من المجموعة الشرقية والعامة المحدودة . غير أن مخاوف الانجليز تلك لم تلبث ان تلاشت في اعقاب فشل المجموعة الشرقية والعامة المحدودة في القيام بعملياتها في مناطق امتيازها لعدم قدرتها على تحمل نفقاتها الباهظة ، مما ترتب عليه الغاء الامتياز الذي حصلت عليه وذلك عام ١٩٢٨ .

تجددت مخاوف الانجليز مرة أخرى بشأن المنطقة المحايدة عام ١٩٣٣ عندما حصل الامريكيون من «ابن سعود» على امتياز البترول في منطقة الاحساء ، وباتوا يتطلعون منها للحصول على امتياز المنطقة المحايدة ، ولم يجد « ابن سعود » ضيرا في ذلك ، فكان على استعداد لان يمنح شركة « ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا » حق الافضلية (١٣٦) في الحصول على امتياز (١٣٧) البحث والتنقيب عن البترول في نصيبه فيها ، كما كان على استعداد لتقديم مساعداته اذا ما تقدمت الى شيخ الكويت للحصول على امتياز الجزء التابع لبلاده كذلك ، غير أن بريطانيا لم تكن راضية عن ذلك ، ولذا عملت على احباط تلك المحاولات ، فشجعت « شركة بترول الكويت » على نيل امتياز المنطقة المحايدة بمساعدتها ، وعندما تقاعست (١٣٨) الشركة عن ذلك بسبب فشلها في العثور على البترول

في منطقة امتيازها ، دأبت بريطانيا على تشجيع (١٣٩) « شركة التراخيص المحدودة » البريطانية التي لم تكد تظهر بشائر البترول في الكويت عام ١٩٣٨ ، حتى تقدمت (١٤٠) الى الحكومة السعودية طالبة منحها امتياز بترول المنطقة المحايدة ، غير أن « ابن سعود » لم يلبث أن فوت عليها الفرصة عندما سمح لشركة البترول العربية الامريكية عام ١٩٣٩ (١٤١) باستغلال بترول المنطقة المحايدة رغم اعتراض الحكومة البريطانية .

وعلى الرغم من حصول شركة البترول العربية الامريكية على امتياز المنطقة المحايدة من « ابن سعود » ، فانها لم تمارس حقها في استغلالها بسبب الصعوبات السياسية التي واجهتها ، مما اضطرها الى التخلي (١٤٢) عن حصتها عام ١٩٤٨ ، فأفسحت بذلك الطريق أمام «ابن سعود» لكي يمنح الامتياز الى شركة أمريكية أخرى هي شركة « وسترن باسيفيك» Pacific Western Oil Company المعروفة باسم شركة «جيتي» في فبراير عام ١٩٤٩ (١٤٣) في أعقاب قيام شيخ الكويت بمنح « شركة البترول الامريكية المستقلة » (امينويل) American Independent Oil Company (Aminoil) امتياز بترول الجزء التابع للكويت من المنطقة المحايدة وذلك في ٢٨ يونيو عام ١٩٤٨ (١٤٤) .

خامسا : **قطر**

ولم تكن قطر بعيدة عن أنظار الامريكيين الذين سعوا للحصول على امتيازات البترول فيها ، سواء عن طريق المجموعة الشرقية والعامة او الشركات الامريكية . وتشير المصادر (١٤٥) الى أن المجموعة الشرقية والعامة المحدودة واصلت جهودها في هذا السبيل منذ عام ١٩٢٢ ، على الرغم من العراقيل التي اقامتها السلطات البريطانية في وجهها . وعندما بات اكتشاف البترول وشيكا في البحرين ، بعثت تلك المجموعة بأحد (١٤٦) ممثليها الى قطر للتفاوض مع شيخها بشأن امتياز بترول بلاده ملوحا له باحتمال وجوده في قطر ، غير أن تلك الزيارة لم تحقق نجاحا لان السلطات البريطانية رات ان حصول المجموعة الشرقية والعامة المحدودة على بترول قطر من شأنه أن يهدد (١٤٧) المصالح الاستراتيجية البريطانية القائمة هناك .

وازاء نشاط المجموعة الشرقية والعامة المحدودة في قطر ، اخذت بريطانيا تحث شركة البترول الانجليزية الفارسية لكي تسارع بالحصول على امتياز بترول قطر مستغلة المزايا الممنوحة للانجليز بمقتضى الاتفاقات المعقودة معها حتى لا تقع قطر في قبضة المصالح الامريكية ، وقد استجاب المسؤولون عن تلك الشركة لذلك وبعثوا بالمستر «مايلز» (١٤٨) Mylles. في ٢٠ اغسطس عام ١٩٣٢ برفقة « عبد الله ويليامسون » Williamson حيث جرت مباحثات مع الشيخ « عبد الله بن قاسم آل ثاني » شيخ قطر انتهت بالتوقيع على اتفاقية(١٤٩)

في ٢٥ اغسطس ١٩٣٢ أباحت للشركة حق القيام بالمسح الجيولوجي للاراضي القطرية لمدة سنتين ، مما دفع ببعض مسؤولي المجموعة الشرقية والعامة الى زيارة قطر للوقوف على حقيقة الاتفاقية ، وهو الامر الذي جعل الانجليز يلجأون الى تفسير أسباب وقوفهم الى جانب الشركة الانجليزية ردا على ما قد تقدمه حكومة الولايات المتحدة الامريكية من استفسارات حول هذا الخصوص .

واجهت شركة البترول الانجليزية الفارسية صعوبات كبيرة على الرغم من توقيعها اتفاق اغسطس عام ١٩٣٢ مع شيخ قطر بسبب منافسة (١٥٠) الشركات الامريكية لها وعدم توقف المجموعة الشرقية والعامة عن جهودها ، مما دعا الشركة الانجليزية الى مطالبة الحكومة البريطانية في ١٠ يناير ١٩٣٤ بالموافقة على طلب اعلان الحماية (١٥١) على قطر لوقف نشاط الشركات الامريكية في الاراضي القطرية ، وللحفاظ على المصالح البريطانية من التدخل الامريكي .

ولكي يحول الانجليز بين قطر والشركات الامريكية ، اقترح المقيم السياسي البريطاني في الخليج في ١١ يناير ١٩٣٤ ان تلجأ الحكومة البريطانية الى المادة الخامسة (١٥٢) من معاهدة عام ١٩١٦ التي تنص على عدم منح اى امتياز لاى شركة ما لم تكن الحكومة البريطانية مساهمة فيها ، كما طلب المقيم البريطاني من حكومة الهند في ١٧ يناير ١٩٣٤ تخويله (١٥٣) حق الاتصال بشيخ قطر لاقناعه بمنح الامتياز للشركة الانجليزية الفارسية ، وتذكيره بأن اى اتفاق يعقد بينه وبين اى شركة اخرى لن يصبح نافذ المفعول الا اذا حظي بموافقة الحكومة البريطانية ، كما اقترح المقيم البريطاني على حكومة الهند في ٢٦ يناير عام ١٩٣٤ ان يقوم بزيارة (١٥٤) استطلاعية لقطر حتى يستطيع ان ينقل الى شيخها رغبة الحكومة البريطانية في ان يكون امتياز بترول قطر من نصيب شركة البترول الانجليزية الفارسية ، وأن يوضح له أن الشروط التي تتقدم بها هذه الشركة سخية ، وانه ما من شك في ان «ابن سعود» وراء عروض شركة بترول كاليفورنيا ، وانه اذا حصلت الشركة الامريكية على بترول قطر فستكون النتيجة احتواء «ابن سعود» لقطر وفقدان الشيخ لوضعه كحاكم مستقل لبلاده .

استجابت حكومة الهند لطلبات المقيم البريطاني في الخليج المستر «فاول» Fowle فزار قطر في ٩ مارس عام ١٩٣٤ (١٥٥) برفقة الوكيل البريطاني في البحرين حيث بحثا موضوع البترول خلال مقابلتين طويلتين مع شيخ قطر (١٥٦)، أعلن خلالها الشيخ انه ما لم تتفق الشركة الانجليزية الفارسية معه وفقا لشروطه حتى نهاية مدة العقد في اغسطس ١٩٣٤ (١٥٧) ، فانه لن يتوانى عن منح الامتياز الى شركة « ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا » بعد ابلاغ الحكومة البريطانية بذلك لكي يكون تصرفه متفقا مع شروط اتفاقه مع بريطانيا .

وعلى ذلك وجد الانجليز انفسهم في موقف صعب بسبب ميل شيخ قطر نحو الامريكيين استجابة لنصائح « ابن سعود » من ناحية ، ولان عروض الشركة الامريكية كانت اكثر اغراء من عروض شركة البترول الانجليزية الفارسية من ناحية اخرى . غير ان الانجليز لم تفتر عزيمتهم ، فضغطوا (١٥٨) على شيخ قطر وابرموا اتفاقا (١٥٩) بينه وبين شركة البترول الانجليزية الفارسية في ١٧ مايو ١٩٣٥ تشكلت على اثره « شركة استثمار البترول المحدودة (قطر) » Petroleum Development (Qatar) Ltd. التي عرفت (١٦٠) منذ يونيو ١٩٦٣ باسم « شركة بترول قطر » Qatar Petroleum Company (QPC)

للقيام بعمليات التنقيب والبحث عن البترول في قطر . وقد احتج « ابن سعود » على ذلك وارسل كتابا الى الشيخ « عبد الله بن قاسم آل ثاني » في ٦ اغسطس ١٩٣٥ يطلب منه فيه وقف العمل باتفاقية البترول حتى انهاء الخلافات (١٦١) على الحدود بين البلدين ، كما احتج (١٦٢) السعوديون لدى الانجليز في ٧ سبتمبر عام ١٩٣٥ لحصول شركة البترول الانجليزية الفارسية على امتياز البترول في منطقة ما تزال موضع خلاف بينهم وبين قطر .

وازاء تلك الصعوبات التي واجهت شركة البترول الانجليزية الفارسية في قطر ، عرضت تلك الشركة امتيازها على شركة بترول العراق لوقوع قطر في نطاق اتفاقية الخط الاحمر ، وقد رحبت الشركة بذلك ، وتولت عمليات استغلال البترول هناك عن طريق « شركة بترول قطر المحدودة » ، وقد لاقى ذلك استحسانا من جانب الولايات المتحدة الامريكية لان مصالحها كانت اكثر تمثيلا في شركة بترول العراق .

سادسا : **مشيخات الساحل العماني**

وعلى غرار ما حدث في قطر ، تطلع الامريكيون نحو مشيخات الساحل العماني ، على الرغم من التعهدات التي حصل الانجليز عليها من شيوخها عام ١٩٢٢ بعدم منح امتيازات البترول في مشيخاتهم الا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية . وتذكر بعض المصادر (١٦٣) ان « آجاب خان » Ajab Khan احد العاملين في شركة California Arabian Standard Oil Company (CASOC) قام بزيارة الساحل المهادن حيث سلم رسائل الى الحكام من « وليام لينهان » William Lenahan الممثل الامريكي لشركة (CASOC) في جدة طالبا منهم اطلاعه ، على مكاتباتهم المتعلقة بالامور البترولية ، وتسليمه رسائل تدعو « لينهان » لزيارة الساحل ، غير أن الحكام لم يقبلوا مفاتحات « آجاب خان » على اعتبار أنهم مرتبطون بشركة الامتيازات البترولية Petroleum Concessions.

وازاء تطلعات « شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا » (SOCAL) الامريكية في الساحل العماني ، سارعت شركة البترول الفارسية عن طريق

شركة متفرعة عنها تعرفو باسم Ration Company Ltd. باحباط محاولاتها لكي تستأثر هي بالمنطقة ، وقد حصلت على حق القيام بأعمال الكشف في كل مشيخات الساحل المهادن باستثناء أم القيوين وكلبا وذلك خلال عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ (١٦٤) ، معتمدة في ذلك على التعهدات التي انتزعتها بريطانيا من شيوخها ، غير أن تلك الشركة لم تلبث أن حولت امتيازها الى شركة بترول العراق (IPC)على اعتبار أن منطقة الساحل العماني تدخل ضمن اتفاقية الخط الاحمر ، وتكونت على أثر ذلك « شركة استثمار البترول لساحل الصلح البحري» المحدودة Petroleum Development (Trucial Coast) Ltd.
عام ١٩٣٨ ، التي عقدت سلسلة من الاتفاقيات مع شيوخ دبي والشارقة ورأس الخيمة سنة ١٩٣٨ (١٦٥) ، وفي العام التالي عقدت اتفاقا مشابها مع الشيخ شخبوط حاكم ابوظبي (١٦٦) وبمقتضى تلك الاتفاقيات نالت الشركة حق البحث والتنقيب عن البترول في الساحل العماني ، وقد رضخ الامريكيون لذلك على اعتبار أنهم ممثلون في شركة بترول العراق .

سابعا : **سلطنة مسقط وعمان**

ولم يكن الامريكيون كذلك بعيدين عن سلطنة مسقط ، على الرغم من ادراكهم انها من المناطق التي تأكدت فيها السيطرة البريطانية . وتذكر المصادر ان (١٦٧) Alexander Sloan قنصل الولايات المتحدة الامريكية في بغداد كان يرقب عن كثب النشاطات البترولية البريطانية في السلطنة وبصفة خاصة الرحلات الاستكشافية التي كان يقوم بها المستر « برترام توماس » Bertram Thomas في عمان ، وقد ورد في تقاريره الى حكومته عنها أن الرسميين البريطانيين المقيمين في الخليج كانوا على بينة من ان المستر «توماس» لم يبعث كمستشار مالي لسلطان عمان فقط ، وانما لاستكشاف المناطق الداخلية وتحديد أماكن تسرب البترول لشركة البترول الانجليزية الفارسية التي قيل ان القوافل العربية قد اكتشفتها في هذا الجزء من الجزيرة العربية ، ولذا فان رحلته وان كانت قد بدت وكأنها رحلة استكشافية لجزء غير معروف في شبه الجزيرة العربية ، فانها استخدمت كذلك للحصول على المعلومات المختلفة لشركة البترول الانجليزية الفارسية ، مما يفسر سبب قيام احدى ناقلاتها البترولية بحمل المستر « توماس » من مسقط الى ظفار .

واذا كانت شركة البترول الانجليزية الفارسية قد مارست عمليات (١٦٨) البحث والتنقيب عن البترول في أراضي السلطنة خلال عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، فان جهودها في هذا المجال لم تكلل بالنجاح ، ولذا تنازلت الشركة عن امتيازها الى شركة بترول العراق (١٦٩) ، وتشكلت على الفور (١٧٠) شركة استثمار بترول عمان وظفار المحدودة Petroleum Development (Oman and Dhafar Ltd.) كفرع من شركة بترول العراق ، ونجحت في الحصول على امتياز التنقيب عن

البترول من « سعيد بن تيمور » سلطان مسقط في ٢٤ يوليو عام ١٩٣٧ وذلك بعد أن شعر الانجليز بالمحاولات التي كان يبذلها بعض الامريكيين للحصول على استغلال البترول في مسقط لشركة البترول العربية الامريكية التي كانت لا تكف خلال الثلاثينات عن محاولاتها للحصول على عقود امتيازات في الساحل الغربي من الخليج خصوصا في المناطق التي لم تعين حدود السيادة عليها ، مما يفسر لنا سبب قيامها بارسال بعض المستكشفين الى المناطق الواقعة على حدود الربع الخالي والقريبة من ساحل عمان للبحث والتنقيب عن البترول في تلك الجهات .

هكذا استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من خلال تاييدها ومساندتها لشركاتها البترولية ان تقتحم منطقة كانت مغلقة على النفوذ البريطاني منذ اكثر من قرن ، واستغلت ظروف اسهامها ، في الحرب العالمية الاولى لكي تنادي بسياسة « الباب المفتوح » ، واجبرت بريطانيا على الرضوخ لمطالبها ، فسلمت لها بما يقرب من ربع اسهم شركة بترول العراق ، واطلقت يدها في بترول البحرين والمملكة العربية السعودية ونصف بترول الكويت خلال فترة ما بين الحربين ، مما حال بين بريطانيا وبين سيطرتها على مصادر الطاقة في منطقة غدت بعد ذلك محط انظار العالم ليس بسبب وفرة انتاجها البترولي فحسب ، بل وبسبب ضخامة احتياطي بترولها كذلك .

الهوامش :

١ — Halliday, F., Arabia Without Sultans, Penguin Books Ltd, Britain, 1974, R. 398.

٢ — Ibid, p. 399 ويبرر الانجليز حصولهم على تلك التعهدات بأن الهدف منها حماية الحكام من استغلال صائدي الامتيازات غير المعروفين ، وحصر تلك الامتيازات في شركات بريطانية لمنع تسرب النفوذ الاجنبي في الخليج على اعتبار أن ذلك أمر غير مرغوب فيه من جانب الانجليز .
F.O. 371/16870 (516) E 2147 (18254/33), fromS. I. James to Mr. C.F.A. Warner, dated 25th Apr., 1933, Immediate, (Annex B).

٣ — د. صلاح العقاد ، معالم التغير في دول الخليج العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١٣ .

٤ — Abdullah, M. M., The United Arab Emirates, A modern history, Harper & Row Pub. Inc. U.S.A., 1978, p. 58.

٥ — « ازمة الطاقة في الولايات المتحدة » لمصطفى خليل ، اساسيات صناعة النفط والغاز ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ج ٢ (من ٥ يناير الى ٤ مارس ١٩٧٦) ص ٣٦٨ .

٦ — د. صلاح العقاد ، البترول ، اثره في السياسة والمجتمع العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٥ والتي تليها .

٧ — Halliday, cit., p. 399.

٨ — د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٧٨ ، ص ١٢ ، حكمت سامي سليمان ، نفط العراق ، دراسة اقتصادية سياسية ، دار

الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٧٩ ، ص ١١٣ .

٩ ــ د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، نفس المصدر ، ص ١٣ .

١٠ ــ Abdullah, op. cit., p. 58.

١١ ــ Hurewitz, J. C., Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record, 1914-1956, Vol. 11., D. Van Nostrand Co. Inc., New York, 1956., pp. 75-77.

١٢ ــ Ibid, Vol. 11., p. 76.

١٣ ــ د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

١٤ ــ نفس المصدر ، ص ١٤ والتي تليها .

١٥ ــ د. صلاح العقاد ، البترول ، ص ١٢ ، حكمت سامي ، نفط العراق ، ص ١١٤ .

١٦ ــ د. محمد ازهر السماك ، البترول العراقي بين السيطرة الاجنبية والسيادة الوطنية ، دار الكتب والنشر ، الموصل ١٩٨٠ ، ص ٤٦ .

١٧ ــ ارتشيبالد هـ.ت. تشيز هولم (مترجم) ، الاتفاقية الاولى لامتيازات النفط الكويتي ، سجل المفاوضات ١٩١١ ــ ١٩٣٤ ، مطبعة حكومة الكويت ، ص ٣٥ .

١٨ ــ انظر حكمت سامي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ ــ ١٣١ .

١٩ ــ د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

٢٠ ــ Hurewitz, op.cit., vol.11., pp. 161 - 176.

٢١ ــ السماك ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

٢٢ ــ وقد اسهمت في شركة نفط العراق والشركتين المتفرعتين عنها وهما الموصل والبصرة كل من شركة دارسي (الانجليزية ــ الايرانية) ذات الصفة البريطانية بنسبة ٢٣٫٧٥ ٪ وشركة البترول الفرنسية (فرنسية) بنسبة ٢٣٫٧٥ ٪ وشركة البترول الانكلو ساكسونية (هولندية ــ بريطانية) بنسبة ٢٣٫٧٥ ٪ ، وشركة استثمار الشرق الادنى (نيوجرسي وسكوني فاكوم) (امريكية) بنسبة ٢٣٫٧٥ ٪ وشركة سركيس جلبنكيان أو شركة المساهمة والتوظيف بنسبة ٥ ٪ .
انظر حكمت سامي ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ والتي تليها .

٢٣ ــ د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ ــ ١٩٤٥ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٤٦٦ .

٢٤ ــ Abdullah, op. cit., p. 59.

٢٥ ــ انظر مسودة الاتفاقية بين « ابن سعود » سلطان نجد وملحقاتها وفرانك هولز ممثل المجموعة الشرقية والعامة المحدودة F. O. 371/16870 (516) E 1948/487/25, from Mr. James (Colonial O ce) to Mr. C. Warner, dated 13th Apr. 1933 about oil concessions in Saudi Arabia; F. O. 371/16870 (516) E 2147 (18254/33) from S. I. James (Colonial O ce) to Mr. C. F. A. Warner, dated 25th Apr. 1933.

٢٦ ــ Ibid.

٢٧ ــ Ibid.

٢٨ ــ F. O. 371/16870 (516) E 2971, copy of a telegram from the Resident Persian Gulf to the Secretary of Stat for the colonies dated 10th June, 1933.; F. O. 371/16870 (516) E 3197/420/25, from Colonial O ce, No. 18254/33 dated15th June, 1933 about Oil Conessions in the Haza and in Koweit Neutral Zone.

٢٩ ــ د. جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ٤٥٥ .

٣٠ ــ نفس المصدر ، ص ٤٦٠ .

٣١ ــ جو ستورك (مترجم) ، ازمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الاوسط ، دار ابن خلدون للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٣٠ .

٣٢ ــ جمال زكريا ، المصدر السابق ، ص ٤٧٨ .

٣٣ ــ صلاح العقاد ، البترول ، ص ١٩ .

٣٤ ــ خيري حماد ، عبدالله فيلبي ، قطعة من تاريخ العرب الحديث ، منشورات المكتب التجاري،بيروت ١٩٦١ ، ص ٢٠٩ . ويذكر Izzard ان « تويتشل » هو الذي زار « ابن سعود » عام ١٩٣١ حيث رحب به هو ووزير ماليته عبد الله السليمان ،وطلب منه «ابن سعود» ان يتفحص ــمن بين الاشياء الاخرى ــ امكانيات وجود البترول في ساحل الاحساء شرقي البلاد بغرض الحصول على المال لكي يتمكن من اقامة دولة عصرية ، كما يذكر ان « شارل كرين » زار جدة عام ١٩٢٦ للتعرف على « ابن سعود » النجم الجديد الذي برز في سماء الجزيرة العربية والذي قضى على الاشراف في الحجاز

See the Gulf, Arabia's Western Approaches, John Murray, London, 1979, p. 71.

٣٥ ــ يذكر Meulen ان عبدالله السليمان وزير المالية السعودي طلب من « تويتشل » في ديسمبر ١٩٣١ أن يتعرف على مدى امكانية وجود البترول على امتداد ساحل الاحساء المطل على الخليج ، وبالنظر الى وجود ارتباط جيولوجي بين جزر البحرين وساحل الاحساء المجاور فقد نصح « تويتشل » بالتريث لمعرفة مدى التقدم الذي سيتم احرازه بشأن بترول البحرين . وعندما أظهرت النتائج وجود دلائل مشجعة طلب من « تويتشل » ان يبحث عن امريكيين مهتمين ببترول العربية السعودية وذلك في وقت كانت فيه الولايات المتحدة غارقة في خضم الازمة الاقتصادية ، ولذا كان من الصعب أن يجد « تويتشل » اذنا صاغية ، ومع ذلك تمكن من اقناع المسؤولين عن شركة « ستاندرد اويل أوف كاليفورنيا » بالامكانيات البترولية المحتملة للسعودية ، وقد صدقت توقعات « تويتشل » ، فبفضل جهوده تمكن الامريكيون من السيطرة على أعظم احتياطي بترولي في العالم.

See The Wells of Ibn Saud, John Murray, London, 1957, p. 140.

٣٦ ــ حافظ وهبه ، جزيرة العرب في القرن العشرين ، لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٣٧ .

٣٧ ــ جمال زكريا ، المصدر السابق ، ص ٤٧٩ .

٣٨ ــ جمال زكريا ، نفس المصدر ، ص ٤٧٧ .

٣٩ ــ العقاد ، البترول ، ص ٢٠ .

٤٠ ــ بنوا ميشان (مترجم) ، عبد العزيز آل سعود ، سيرة بطل ومولد مملكة ، دار الكاتب العربي ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ٢٢٦ .

٤١ ــ F. O. 371/16870 (516) E 2147 (18254/33), from S. I. James to Mr. C.F.A. Warner, dated 25th Apr., 1933.

٤٢ ــ العقاد ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

٤٣ ــ جمال زكريا ، المصدر السابق ، ص ٤٨١ .

٤٤ — Meulen, op. cit., pp. 140 f.

٤٥ — Halliday, op. cit., pp. 50, 400. وهي شركات « ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا » و« تكساس » و« ستاندرد أويل نيوجرسي » ولكل منها ٣٠ ٪ من الاسهم ثم شركة « سكوني موبل أويل » ولها الـ ١٠ ٪ المتبقية .

٤٦ — تشيز هولم ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

٤٧ — جمال زكريا ، المصدر السابق ، ص ٤٦٠ .

٤٨ — نفس المصدر ، ص ٤٦٤ .

٤٩ — نفس المصدر ، ص ٤٦٨ .

٥٠ — تشيز هولم ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

٥١ — جمال زكريا ، المصدر السابق ، ص ٤٦٩ .

٥٢ — جو ستورك ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

٥٣ — د. محمد الرميحي ، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠ — ١٩٧٠ ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٧٦ ، ص ١١٤ .

٥٤ — Abdullah, op. cit., p. 60.

٥٥ — د. محمد غانم الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٢٣ .

٥٦ — Abdullah, cit., p. 60.

٥٧ — تشيز هولم ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

٥٨ — نفس المصدر ، ص ٣٦ .

٥٩ — نفس المصدر والمكان .

٦٠ — نفس المصدر ، ص ٤٣ .

٦١ — Abdullah, op. cit., p. 61.

٦٢ — F. O. 371/16835 (2508) E 723.

United Kingdom delegation to the League of Nations, Geneva, 3rd Feb., 1933, Con dential.

٦٣ — محمد الرميحي ، قضايا التغير ، ص ١١٦ .

٦٤ — تشيز هولم ، الاتفاقية الاولى لامتياز النفط الكويتي ، ص ١٠٦ .

٦٥ — Zahlan, R. S., The Creation of Qatar, Croom Helm Barnes & Noble-Books, Newyork, 1979, p. 70.

٦٦ — Abdullah, op. cit., p. 60.

٦٧ — F. O. 371/16002 (1890) E 5764/121/91 Memorandum of Conversation.

٦٨ — وللتعرف على ابرز شروط الاتفاق بين المجموعة الشرقية والعامة المحدودة وشركة بترول الخليج الشرقية .

See F.O. 371/16870 (516) E 2147/487/25 from Mr. James (Colonial O ce) to Mr. Warner, immediate, about Hasa and Koweit Neutral Zone Oil Concessions, dated 25th Apr. 1933.; Extracts from an agreement dated 30th Nov. 1927,

between the Eastern and General Syndicate Limiand the Eastern Gulf Oil Company.; F.O. 371/16870 (516) E 2147 (18254/33) from S. I. James to Mr. C.C. F. A. Warner, dated 25th Apr. 1933, Immediate (annex A).

٦٩ ــ تشيز هولم ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

٧٠ ــ F. O. 371/16001 (1890) E 1478 American wish to Participate in proposed Koweit oil Conession, dated 23rd March 1932.

انظر النص الحرفي لشرط الجنسية البريطانية ، تشيز هولم ، ص ٣٥ .

٧١ ــ F.O. 371/15277, E 510/325/91, from colonial O ce, dated 2nd Feb. 1931, No. 39174/30.

٧٢ ــ F.O. 371/15277, E 4231/325/91, Mr. Flood (Colonial O ce) to Mr. Warner, dated 12th Aug. 1931.

٧٣ ــ انظر النص الحرفي الرسمي الاصلي لرسالة الشيخ باللغة العربية ،F.O. 371/15277 (1833)

٧٤ ــ تشيز هولم ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

وتؤكد احدى الوثائق الانجليزية ان شيخ الكويت لم يشترط اضافة « شرط الجنسية » الى امتياز البترول في بلاده على عكس ما اشارت اليه وزارة المستعمرات في كتابها بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٣١ الى المجموعة الشرقية والعامة ، اذ تذكر تلك الوثيقة ما نصه :

« .. انه بينما ابلغت وزارة المستعمرات «المجموعة» بأن اشتراط اضافة مثل تلك العبارة جاء من قبل شيخ الكويت ، يذكر الشيخ انه ابلغ « المجموعة » انه قد وقع سوء فهم لانه لم يسبق له اشتراط شيء من هذا القبيل .. »

F.O. 371/15277, E 6011/325/91, Office, 12th Dec. 1931.

وجاء في وثيقة أخرى « .. ان اصرار الحكومة البريطانية فقط على تلك العبارة (اي عبارة الجنسية) هو الذي يمنع الشيخ من الموافقة على حذفها ، فالشيخ عبارة عن « امير مستقل خاضع للحماية البريطانية » سبق له ان تعهد (في عام ١٩١٣) بعدم منح اي امتياز بترولي للاجانب الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية » .

F.O. 371/15277, E 6412/325/91, from United States Ambassador, dated 28th Dec. 1931.

٧٥ ــ تشيز هولم ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

٧٦ ــ F.O. 371/15277, E 6414/325/91, from Sir L. Oliphant for Concurrence of C. O. Petroleum Department and I. O., dated 5th Jan. 1932.; F.O. 371/16001 (1890). E 1019/121/91. ; F.O. 371/16001 (1890), E 1347.

٧٧ ــ يذكر تشيز هولم ان الشيخ عرض الرسالة على الدكتور جرينوي القائم بأعمال الوكيل السياسي البريطاني في الكويت قبل ان يسلمها لهولمز ، انظر المصدر السابق ، ص ٣٨ .

٧٨ ــ فقد حصل مدير عام شركة البترول الانجليزية الفارسية على نسخة من الرسالة من وكيله في الكويت ، كما حصلت وزارة المستعمرات البريطانية على نسخة أخرى في ٤ أغسطس ١٩٣١ عندما بعثت المجموعة الشرقية والعامة بها اليها طالبة منها ابلاغ المقيم السياسي بأن الحكومة البريطانية لا تمانع في أن يمنحها الشيخ الامتياز بعد حذف بند شرط الجنسية ، كما أبلغتها بأن الشيخ احمد

يعلم تماما بأن الامتياز ستستغله مصالح امريكية ، وبأن المجموعة ستدخل في اتفاقية امتياز الكويت شروطا مشابهة لتلك التي سبق أن وافقت عليها الوزارة في اتفاقية البحرين .

نفس المصدر والمكان .

See also F.O. 371/15277, E 4231/325/91, Mr. Flood (Colonial Office) to Mr. Warner) dated 2 Aug. 1931; F.O. 371/15277. E 6439, dated Dec. 30, 1931.

٧٩ ــ فقد بعث أحد المسؤولين الانجليز برسالة يقول فيها :

"from the report which has now been received from Lieutenant-Colonel Biscoe, it appears that the Sheikh does not regard himself as any way committed by his letter to Major Holmes to grant the Syndicate the Concession which they seek, even if they succeed in Coming to an agreement with his Majesty's Government". F.O. 371/15277, E 6414/325/91, from Sir L. Oliphant for Concurrence of C.O. Petroleum Department and I. O. dated 5th Jan, 1932.; F.O. 371/16001 (1890), E 1019/121/91, from Sir L. Oliphant to Mr. Ray Atherton, American Embassy, Mar. 1932.

٨٠ ــ F.O. 371/15277, E 6414/325/91, from Sir L. Oliphant for concurrence of C. O. Petroleum Department and I. O. dated 5th Jan., 1932.; F.O. 371/16001 (1890), E 1019/121/91, from Sir L. Oliphant to Mr. Ray Atherton, American Embassy, Mar. 1932.

٨١ ــ F.O. 371/16001. E 1348, Admiralty, 14th Mar. 1932.

٨٢ ــ F.O. 371/16001 (1890), E 1347, Record of a meeting at the Foreign Office on 11th March to Consider the reply to be made to the American representations regarding the proposed oil concession in Koweit, 16 March 1932.

٨٣ ــ F.O. 371/16001 (1890), E 1019/121/91, oil in Koweit, United States representations from India Office, no. p. Z 1271/32, dated 27th Feb. 1932.

٨٤ ــ Izzard, M., The Gulf, Arabia's Western Approaches, John Murray, London, 1979, p. 211.

٨٥ ــ Ibid.

٨٦ ــ F.O. 371/16001 (1890), E 1019/121/91, from Sir L. Oliphant to Mr. Ray Atherton, American Embassy, March 1932.

٨٧ ــ عول هولمز على بذل جهوده مع وزارة المستعمرات لاستبدال عبارة الجنسية البريطانية بالشروط الواردة في امتياز البحرين على النحو التالي :

أ ــ ان اي شركة قد يتحول اليها الامتياز ينبغي أن تسجل في بريطانيا العظمى أو كندا ، وينبغي أن تحتفظ لنفسها بمكتب في بريطانيا العظمى يخضع للرعوية البريطانية ، ويعد بمثابة اداة اتصال مع الحكومة البريطانية .

ب ــ ينبغي أن يكون احد مديري الشركة الخمس من الرعايا البريطانيين ، ويتم اختياره بالتشاور مع الحكومة البريطانية .

ج ــ ينبغي ان يحظى الممثل الرئيسي الاقليمي للشركة بموافقة الحكومة البريطانية ، وينبغي ان تتم تلك الاتصالات عبر الوكيل السياسي .

د ــ ينبغي أن يكون معظم العاملين في الشركة بقدر الامكان من الرعايا البريطانيين أو من رعايا الشيخ.

F.O. 371/15277, E 5142/4914/91, desire of Eastern and General Syndicate to obtain oil concession in Koweit, Foreign Office, 7th Dec. 1931.

Foreign Office, E 6439/325/91, 18th Jan 1932. — ٨٨

٨٩ — تشيز هولم ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

F.O. 371/16001 (1890), E 1478, American Wish to Participate in proposed Kowrit Oil Concession, dated 23rd March 1932. — ٩٠

٩١ — لانها على الرغم من العمليات الكشفية التي قامت بها في أعوام ١٩١١ و ١٩١٣ و ١٩١٧ و١٩٢١، فان المعلومات الجيولوجية التي توافرت تحت أيدي رجالها لم تكن لتشجعهم على اتخاذ خطوات أخرى .

٩٢ — وتذكر احدى الوثائق الانجليزية أن شيخ الكويت هو الذي أوحى لهولمز باعداد مشروع امتياز بمقتضاه يحصل الانجليز على ١٢٠٠ ميل مربع والامريكيين على ٤٠٠ ميل مربع كما تشير الوثيقة الى ان الـ ٤٠٠ ميل مربع المشار اليها هي المنطقة المحايدة .

". . it must not be forgotten that the Sheikh, early in March, asked Major Holmes to prepare a new draft "twin" Concession under Which 1200 square miles would go to the British through Major Holmes, and 400 square miles to tje American .. clearly the 400 square miles referred to the Neutral Zone . ."
F.O. 371/16836, E 2016, Secret. from Lt. Colonel H.R.R. Dickson, Political Agent, Kuwait to the Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, dated 27th Apr. 1933.

F.O. 371/16002 (1890), E 4112/121/91, from C.W. Baxter to Mr. Flood, 20th Aug. 1932. — ٩٣

F.O. 371 / 16001 (1890), E 1478, American Wish to Participate in proposed Koweit Oil Concession, dated 23rd March, 1932. — ٩٤

F.O. 371/16002 (1890) E 5292, C.U. Rendel, Foreign Office, ProposedOil Concession in Koweit, 13 Oct. 1932. — ٩٥

F.O. 371/16002 (1890), E 1733/121/91, from Jahn Simon to Neville Chamberlain, 8th Apr, 1932. — ٩٦

F.O. 371/16002 (1890), E 5764/121/91, from United States Ambassador to American Department (Conversation) about Koweit Oil Concession, dated American Department (Conversation) about Koweit Oil Concession, dated 2nd Nov. 1932. ٩٧

F.O. 371/16001 (1890), Record of meeting at the Foreign Office on 11th 11th 11th March to Consider the reply to be made to the American representations American representations regarding the proposed oil Concession in Koweit, 16th March 1932. — ٩٨

F.O. 371/16001, Proposed Koweit Oil Concession, Foreign Office, 23rd March, — ٩٩

F.O. 371/16002 (1890), E 5764/121/91, Memorandum of Conversation. — ١٠٠

F.O. 371/16001 (1890), E 1478, American Wish to Participate in proposed Koweit Oil Concession, dated 23rd March 1932. — ١٠١

F.O. 371/16001, proposed Koweit Oil Concession., Foreign Office, 23rd March — ١٠٢

F.O. 371/16001 (1890), E 1347, Record of a meeting at the Foreign Office on

11th March, to considor the reply to be made to the American representations regarding the proposed Oil Concession in Koweit, 16th March 1932.

١٠٣ ــ لان المعلومات الجيولوجية التي تحت ايديهم لا تشجعهم على القيام بأي خطوات اخرى ، ولان حالة سوق البترول لم تكن تتطلب مزيداً منه ، فضلا عن اكتشاف موارد بترولية كبيرة في العراق ، مما جعل شركة البترول الانجليزية الفارسية لا تميل الى انفاق أية اموال اخرى لاكتشاف البترول في الكويت .

١٠٤ ــ F.O. 371/15277, E 325/325/91, from Petroleum Department, dated 20th Jan. 1931.; F.O. 371/15277, F.O. Starling Mines Department, 20th Jan. 1931.

١٠٥ ــ F.O. 371/16835 (2508); E 723, United Kingdom delegation to the League of Nations, Geneva, 3rd Feb., 1933, Confidential.

F.O. 371/16001, proposed Koweit Oil Concession, Office 23rd March 1932.

١٠٦ ــ F.O. 371/16836. Secret. No. 8. E, 2016 from Lt. Colonel H.R. P. Dickson, Political Agent, Kuwait to the Hon'ble the Political Resident in the Persian dated the 27th Apr. 1933.; F.O. 371/16835, from P. Cunliffe-Lister to Brown, Confidential, 22nd Feb. 1933.

١٠٧ ــ تشيز هولم ، المصدر السابق ، ص ٢٨ و ٣٠ .

١٠٨ ــ F.O. 371/16835 (2508); F.O. 371/16835 (2508), E 1196/121/91, from Mr. Blaxter, (Colonel Office) to Mr. Warner About Koweit Oil Concession, dated 2nd March 1933.

١٠٩ ــ Ibid.

١١٠ ــ F.O. 371/15836. Secret. No. 8. E 2016, dated 27th Apr. 1933.

١١١ ــ F.O. 371/16836 (2508), E 3055/12/91, from Colonel Office No. 18119/33 about Oil in Koweit, dated 9th June 1933.

١١٢ ــ Ibid.

١١٣ ــ F.O. 371/16836 (2508), E 1426/12/91, from Colonel Office No. 18119/33, secret, dated 16th March 1933, about Koweit Oil Concession.

١١٤ ــ F.O. 371/15277, E 683, H.T. Adams, Eastern and General Syndicate Limited to the under Secretary of State, Colonel Office, London, dated 4th Aug. 1931.

١١٥ ــ تشيز هولم ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

١١٦ ــ نفس المصدر والمكان .

١١٧ ــ نفس المصدر والمكان .

١١٨ ــ نفس المصدر ، ص ٥١ .

١١٩ ــ الاتفاقية الاولى لامتياز النفط الكويتي ، ص ٣٨ .

١٢٠ ــ F.O. 371/15277, E 683, H. T. Adams, Eastern and General Syndicate Limited to the Under Secretary of State, Colonial Office, London, dated 4th Aug. 1931.

١٢١ ــ F.O. 371/16836 (2508), from Lt. Colonial H. R. P. Dickson, Political Agent, Kuwait to the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire Secret, No. 58., dated 22nd March 1933 about oil activities of Major Holmes.

١٢٢ ــ F.O. 371/16835 (2508), E 723, from Mr. Rendel (at Geneva) to Mr. Warner, Confidential, about Koweit Oil Concession, E 723/12/91, F.O. 371/16835

(2508), E 723, United Kingdom delegation to the League of Nations, Geneva, 3rd Feb. 1933.

١٢٣ ــ تشيز هولم ، المصدر السابق ، ص ٤٤ ، ٤٠٤ .

١٢٤ ــ نفس المصدر ، ص ٥٦ .

١٢٥ ــ نفس المصدر ، ص ٥٣ .

١٢٦ ــ وذلك لان المجموعة الشرقية والعامة المحدودة كانت قد تنازلت عن مطالبها في اي عائدات تأتي من حقل الكويت في نوفمبر عام ١٩٣٣ مقابل ٣٦٫٩٩٩ جنيه استرليني وذلك قبل تكوين شركة بترول الكويت .

١٢٧ــ د. نجاة عبد القادر الجاسم ، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ ــ ١٩٣٩ ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٢٨١ .

١٢٨ ــ تشيز هولم ، المصدر السابق ، ص ٦٠ والتي تليها .

١٢٩ ــ نفس المصدر ، ص ٦٠ .

١٣٠ ــ نفس المصدر ، ص ٦١ .

١٣١ ــ Izzard, op. cit, p. 221.

١٣٢ ــ Ibid, p. 209.

١٣٣ ــ F.O. 371/16870 (516), E 2147/487/25, from Mr. James (Colonial Office) to Mr. Warner, immediate, about Hasa and Koweit Neutral Zone Oil Concessions, dated 25th April 1933.

وان كانت هناك وثيقة اخرى تذكر ان شيخ الكويت منح المجموعة الشرقية والعامة امتيازا يغطي منطقة الكويت المحايدة في ١٧ مايو ١٩٢٤ وهم يقولون ان الامتياز منح مشاركة من قبل ابن سعود وشيخ الكويت .

F.O. 371/16870 (516), E 2147 (18254/33), from S. I. James (Colonial Office) to Mr. C. F. A. Warner, dated 25th April 1933, Immediate.

١٣٤ ــ F.O. 371/16871, E 4547/487/25, from India Office (Communicated) No. P.Z. 4645/33, dated 10th Aug. 1933., Extract from final record of meeting held at the Colonial Office on the 26th of July 1933, to discuss certain questions connected with oil in the Persian Gulf.

١٣٥ ــ Ibid.

١٣٦ ــ F.O. 371/16871 (670), E 2907/12/91, from Hejas-Nejd, Decypher. Sir A. Rayan (Jedda), 1st June, 1933, dated 1st June 1933, No. 10 Saving.

١٣٧ ــ F.O. 371/16870 (516), E 2971, Copy of telegram from Resident Persian Gulf to the Secretary of State for the Colonial, dated 10th Junes 1933.; F.O. 371/16870 (516), E 3197/420/25, from Colonial Office, No. 18254/33, dated 15th June, 1933 about Oil Concessions in the Haza and in Koweit Neutral Zone.

١٣٨ ــ نجاة عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .

١٣٩ ــ نفس المصدر ، ص ٣٠٠ .

١٤٠ ــ نفس المصدر ، ص ٣٠١ .

١٤١ ــ جمال زكريا ، المصدر السابق ، ص ٤٨٥ .

١٤٢ ــ نفس المصدر ، ص ٤٨٦ .

١٤٣ ــ Albaharna, H., The Arabian Gulf States, Librarie Du Liban, Beirut 1975, p.267.

١٤٤ ــ Ibid.

١٤٥ ــ Zahlan, R.S.; The Creation of Qatar , Croom Helm Barnes & Noble Books, New York, 1979, p. 71.

١٤٦ ــ د. عبد العزيز المنصور ، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ ــ ١٩٤٩ ، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٧٩ ، ص ١٧٨ .

١٤٧ ــ نفس المصدر والمكان .

١٤٨ ــ نفس المصدر ، ص ١٧٩ .

١٤٩ ــ نفس المصدر والمكان .

١٥٠ ــ وفي راي « روز ماري سعيد زحلان » انه لو لم تبد شركات البترول الامريكية اهتماما بجميع أجزاء الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية ، لما كان محتملا توقيع امتيازات البترول الاولية في الكويت وقطر وأبو ظبي والامارات المتصالحة الاخرى خلال الثلاثينات .

The Creatjon of Qatar. p. 70

١٥١ ــ عبد العزيز المنصور ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ ، ١٩٢ . Zahlan, Ibid, p. 73.

١٥٢ ــ Ibid.

١٥٣ ــ عبد العزيز المنصور ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .

١٥٤ ــ نفس المصدر والمكان .

١٥٥ ــ Zahlan, op. cit., p. 73.

١٥٦ ــ عبد العزيز المنصور ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

١٥٧ ــ Zahlan, op. cit., p. 74.

١٥٨ ــ Zahlan, R. S., The Origins of the United Arab Emirates, A political and social history of the Trucial States, The Macmillan Press Ltd., London, 1978, p. 110.

١٥٩ ــ Zahlan, op. cit, p. 77.

١٦٠ ــ Ibid, p. 78.

١٦١ ــ جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ٥٠٢ .

١٦٢ ــ عبد العزيز المنصور ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

١٦٣ ــ Zahlan, The Origins of United Arab Emirates, p. 115.

١٦٤ ــ Hawley, D., The Trucial States, George Allen & Unwin Ltd., London, 1970, p. 209.

١٦٥ ــ Ibid, p. 211.

١٦٦ ــ Sadik, M.T., Snavely, W.P., Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates, Colonial Past, Present Problems, and furure prospects, D.C. Heath and Company, London, 1972p. 7.

١٦٧ ــ Abdullah, op. cit., p. 60.

١٦٨ — Hawley, op. cit., p. 209.

١٦٩ — Skeet, Iran, Muscat and Oman, the end of an era, Faber and Faber London, 1974, p. 190.

١٧٠ — ويذكر J. E. Peterson ان الشركة التي عقدت الاتفاق في يوليو هي شركة Petroleum Concessions Ltd. (PCL) المتفرعة عن شركة بترول العراق
Oman in the twentieth century, political foundations of an emerging State, Barnes & Noble Books, U.S.A., 1978, p. 89.